الفصل الثاني
أثمان عناصر الإنتاج

تتحدد أثمان عناصر الإنتاج في الأسواق من خلال تفاعل كل من الطلب والعرض الخاص بكل منها. وفيما يلي دراسة كل منهما ثم بيان كيفية تكوين الثمن في الأسواق.

أولا: الطلب على عناصر الإنتاج

أ ــ طبيعة الطلب على عناصر الإنتاج: يعد الطلب على عناصر الإنتاج طلبا مشتقا إذ يشتق الطلب عليها من طلب المستهلكين على السلع والخدمات. وذلك لأن عوامل الإنتاج لا يتحقق للمستهلكين منفعة مباشرة كالمنفعة التي يحصلون عليها من السلع والخدمات وتجعلهم يطلبونها. بل تحقق هذه العوامل إنتاجاً هو الذي يحقق المنفعة. لذا فالطلب عليها مشتق من الطلب على السلع التي تنتجها. كما أنه يتوقف من جهة أخرى على إنتاجيتها.

فالطلب على الأرض الزراعية مشتق من الطلب على منتجاتها من الخضر والفواكه والحبوب وغيرها من المنتجات التي تسهم الأرض في إنتاجها. كما أن لثمن خدماتها علاقة بأثمان المنتجات التي تنتجها حيث يأخذان معاً نفس الاتجاه فكلما زادت أثمان المنتجات زاد ثمن خدمات الأرض. ولمقدار إنتاجية الأرض أيضاً تأثير في ثمن الخدمات التي تؤديها فكلما زادت إنتاجيتها كلما زاد الثمن المدفوع لخدماتها.

والطلب على العمل مشتق من الطلب على ما يسهمون فى إنتاجيه من منتجات مختلفة تبعاً للمجال الذي يعملون فيه. ففي الإنتاج الصناعي يشتق الطلب على العمل لكل صناعة من الصناعات من الطلب على منتجات هذه الصناعة. فمن يعمل في صناعة الملبوسات يشتق الطلب عليه من الطلب على الملابس، ومن يعمل في استخراج النفط يشتق الطلب عليه من الطلب على النفط، وهكذا. كما أن أجر العامل يتناسب مع إنتاجيته.

وبنفس الطريقة فإن الطلب على رأس المال بأشكاله المختلفة يشتق من الطلب على المنتجات التي يسهم هذا العنصر في إنتاجها، فالطلب على الآلات والمعدات يشتق من الطلب على ما تنتجه من سلع مختلفة، ويتحدد ذلك بمقدار ما تسهم به من إنتاج في هذا المجال.

ورغم أن الطلب على أي عنصر من العناصر مشتق من الطلب على نوع المنتجات التي يسهم في إنتاجها، وأن لثمنه علاقة بأثمان هذه المنتجات، وانه لابد وأن يتناسب مع إنتاجيه. فإن هذا الطلب يتأثر أيضاً بالعلاقة بين عناصر الإنتاج ووجوب تضافرها معا في الإنتاج وإمكانية إحلال بعض هذه العناصر محل بعضها البعض، لذا فإن لأثمان العناصر الاخرى أيضا تأثير في الطلب على العنصر المطلوب[1].

ب ـ الإنتاجية الحدية لعناصر الإنتاج: تعد الإنتاجية الحدية هي العامل الهام في تحديد أثمان خدمات العنصر الإنتاجي، وليس الإنتاجية الكلية أو المتوسطة، مثله في ذلك مثل السلع والخدمات التي تتحدد من قيمتها من جانب الطلب بمنفعتها الحدية وليست الكلية. فالإنتاجية الحدية للعنصر إذاً هي العامل المؤثر في الطلب على هذا العنصر وفي تحديد قيمته، وذلك وفقاً للنظرية الحدية في تحديد الأثمان ونظراً لأن المنظم يهدف من استخدامه

---

(1) Stonier A. W. Hague.

لعناصر الإنتاج إلى الحصول على أقصى ربح ممكن فإنه يسعى لتحقيق أفضل توليفة ممكنة من كل عنصر من هذه العناصر الكمية التي يتحقق عندها توازن المنتج وهي أن تصبح قيمة الإنتاجية الحدية للعنصر مساوية للثمن المدفوع له مقابل خدماته الإنتاجية. فيستمر الطلب إذاً على كل عنصر حتى يتحقق من استخدامه هذا التساوي في التكلفة والعائد. وسنستخدم هذه الفكرة في شرح كيفية تحقق توزيع المنتج في استخدامه لعناصر الإنتاج المختلفة[1].

ومن المعلوم أن إنتاجية عناصر الإنتاج تخضع لقانون تناقص الغلة. لذا فإن إنتاجية أي عنصر من العناصر تتزايد في بداية استخدامه إلى حدٍّ معين ثم تأخذ في التناقص التدريجي حتى تصل إلى الصفر. وبالطبع فإن المنظم لن يستمر في استخدام هذا العنصر حتى تصل إنتاجيته الحدية إلى الصفر بل إنه سيتوقف قبل ذلك حين تتساوى قيمة الإنتاجية الحدية للعنصر مع الثمن المدفوع له مقابلا خدماته في الإنتاج.

وفيما يلي نوضح ذلك بأمثلة عددية في ظل سيادة المنافسة وحرية انتقال عناصر الإنتاج من مجال إنتاجي إلى آخر، وتجانس الوحدات المستخدمة من كل عنصر من العناصر.

أولاً: بالنسبة لعنصر العمل: نفترض لدراسة إنتاجية العمل، ثبات الكميات المستخدمة معه من عناصر الإنتاج الأخرى، ثم ننظر إلى الكميات المستخدمة منه وزيادتها تدريجياً وأثر ذلك على الإنتاج وتقارنه بالأجر المدفوع ويوضح ذلك المثال التالي:

---

(١) إذ إن استخدامها في شرح الفكرة في حد ذاتها لا يعد التزاماً بمنهج المدرسة الحدية أو ما تتبعه من أفكار إلى أن يوجد أدوات تحليلية أخرى بديلة أنسب منها في بيان وتوضيح هذا التوازن وغيره من التوازنات الأخرى.

جدول (٧) إنتاجية العمل

عدد العمال	قيمة الناتج الحدي بالجنيه	أجر العامل بالجنيه	فائض المنتج بالجنيه
١	١٠٠		٥٠
٢	١٣٠		٨٠
٣	١٤٠	٦٠	٦٠
٤	١١٠		٥٠
٥	٦٠		٠٠
٦	٣٠		٣٠-

من هذا الجدول يتضح أن قيمة إنتاجية العمل تزيد أولا حتى تصل إلى حدها ١٤٠ جنيها عند استخدام العامل الثالث تأخذ في التناقص بعد ذلك حتى تصل إلى ٣٠ جنيهاً عند استخدام العامل السادس وذلك وفقا لقانون تناقص الغلة. وحيث إن المنظم يستخدم العمل طالما زادت قيمة الناتج الحدية عن الأجر المدفوع له، وأنه يتوقف عن توظيف المزيد من العمال عندما تتساوى قيمة هذه الإنتاجية مع الأجر، فإنه سيستخدم من العمال خمسة فقط، لأن استخدام العامل السادس سيؤدي إلى خسارة قدرها ثلاثون جنيها.

ونظرا لاختلاف الأسعار والأجور من آن لآخر فإن هذا سيؤثر على قرار المنظم باستخدام العمال، فلو زاد الأجر عن ٦٠ جنيهاً وأصبح مائة جنيه مثلا فسوف يتوقف المنظم عن استخدام العامل الخامس أيضاً ويوظف من العمال ٤ فقط، وذلك لأن استخدام العامل الخامس يعود عليه بخسارة قدرها عشرة جنيهات. أما إذا انخفض الأجر إلى ٣٠ جنيهاً فسوق يستخدم ستة من العمال لتساوي أجر العامل السادس مع قيمة إنتاجيته الحدية. وبالمثل

لو حدثت زيادة في أسعار السلعة التي ينتجها المشروع وزادت بالتالي قيمة الإنتاجية الحدية للعامل فإنه سيستخدم عمالاً أكثر من ذي قبل حتى يصل إلى نقطة التوازن المذكورة. أما لو حدث انخفاض في الأسعار وانخفاض قيمة إنتاجية العمل فإن ذلك سيدعو المنظم إلى تخفيض عدد العمال المشتغلين بوحدته الإنتاجية.

ومن الملاحظ أن المنظم بدفعه أجراً للعامل يوازي قيمة الإنتاجية الحدية لآخر عامل يوظف في المشروع وهو في الحالة الأولى - كما في الجدول - العامل الخامس، فإنه بذلك يحقق فائضاً - الفرق بين قيمة الإنتاجية للعامل والأجر المدفوع له - مجموع هذا الفائض ٢٤٠ جنيهاً حتى العامل الخامس. ويمثل هذا الفائض في عوائد عناصر الإنتاج الأخرى المشتركة في العملية الإنتاجية. وهو يوازي من حيث فكرته فكرة فائض المستهلك السابق دراستها عند دراسة طلب المستهلك.

ويرى الفكر الماركسي أن الفائض من نصيب العامل. وأن حصول المنظم عليه يعد استلاباً لحق العامل واستغلالاً له.

أما الإسلام فإن له قواعده في تحديد الأجور التي تختلف عن هذه القواعد، والتي سبق ذكرها ضمن نظريات الأجور.

ثانياً: بالنسبة لعنصر رأس المال: يفترض في هذه الحالة أيضاً ثبات الكميات المستخدمة من العناصر الأخرى، واستخدام كميات مختلفة من رأس المال، وينتظر إلى ما تحققه من إنتاجية حدية، وتقارنها بما يدفع لرأس المال مقابل استخدامه في العملية الإنتاجية وهو حصة المال في المشاركة المباحة شرعاً (كما هو مبين سابقاً) وليس الفائدة على رأس المال (أي الربا) كما في الدراسات الاقتصادية غير الإسلامية. لأن هذه الفائدة لا توجد أصلاً في اقتصاد إسلامي. كما أنها تقوم على الاستغلال والظلم كما سبق.

جدول (٨) إنتاجية رأس المال

قيمة رأس المال بالجنيه	قيمة الناتج الحدي بالجنيه	قيمة حصة رأس المال في المشاركة بالجنيه على كل وحدة إضافية من رأس المال على أساس معدل
١٠٠٠	٤٠٠	%٧
٢٠٠٠	٤٥٠	٧٠
٣٠٠٠	٢٥٠	٧٠
٤٠٠٠	١٥٠	٧٠
٥٠٠٠	١٠٠	٧٠
٦٠٠	٧٠	٧٠
	٣٠	٧٠

يتضح من هذا الجدول أنه في ظل أسعار الناتج وأسعار الفائدة السائدة فإن المنظم لابد وأن يتوقف عند استخدام ستة آلاف جنيه في العملية الإنتاجية وهو المقدار الذي يقوم به، حيث تتساوى قيمة الناتج الحدي لرأس المال مع قيمة حصة المشاركة وهي قيمة حصة المشاركة لأنه لو قلل كمية رأس المال المستخدمة عن ذلك قلت أرباحه، ولو زاد من الكمية المستخدمة عن ذلك قلت الأرباح.

وفي حالة تغير أسعار الناتج أو حصة المشاركة فإنه يغير من الكميات التي يستخدمها من رأس المال تبعاً لذلك وبما يتحقق له تساوي الإيراد الحدي مع التكلفة الحدية.

ثالثاً: بالنسبة لعنصر الأرض: تنطبق على عنصر الأرض نفس القاعدة المعمول بها مع العنصرين الآخرين، فبفرض ثبات كميات العمل ورأس المال المستخدمة واستخدام مساحات من الأرض مختلفة يمكن التعرف

على كيف يحقق المنظم أقصى ربح ممكن من استخدامه لهذا العنصر بالاستعانة بالأرقام المبينة في الجدول التالي.

جدول (٩) إنتاجية الأرض

مساحة الأرض بالفدان	قيمة الإنتاج الحدي بالجنيه	قيمة إيجار الفدان بالجنيه
١٠		
١١	٦٠٠	
١٢	٧٠٠	
١٣	٥٠٠	٢٠٠
١٤	٣٠٠	
١٥	٢٠٠	
١٦	١٥٠	

يبين هذا الجدول أن نقطة الحد الأقصى للربح من استخدام الأرض هو زراعة ١٥ فداناً حيث تتساوى عند هذا القدر قيمة الإنتاج الحدي للأرض مع تكلفته الحدية وهي قيمة الإيجار المدفوع.

فإذا ما ارتفعت أسعار المنتجات المزروعة في الأرض أو انخفاض الإيجار أمكن زيادة المساحة المستغلة من الأرض في الإنتاج، أما إذا انخفضت هذه الأسعار أو ارتفع الإيجار قلت المساحة المستخدمة حتى يمكن تحقيق التعادل بين الإيراد الحدي للأرض وتكلفتها الحدية.

مما سبق يتضح أن قوى العرض والطلب تعمل على توزيع استخدام عناصر الإنتاج على استعمالاتها البديلة وفقاً لإنتاجيتها وأثمان خدماتها ولمعدلات الإحلال بينها، وذلك حتى يتحقق توازن المنتج من استخدام هذه العناصر (أي أقصى ربح ممكن من الإنتاج).

ويتحقق هذا التوازن إذا ما تساوت قيمة الإنتاج الحدي لكل عنصر من العناصر في كافة الاستعمالات البديلة له (أي كافة مجالات الإنتاج التي يستخدم فيها) مع تكاليف استخدام هذا العنصر أي ثمن خدماته الإنتاجية. وأن تتساوى معدلات الإحلال الحدية بين العناصر الإنتاجية مع مقلوب النسبة السعرية لهذه العناصر، وهو ما يمكن التعبير عنه بالمعدلات التالية:

توازن المنتج في استخدام عناصر الإنتاج

أولا: يتحقق توازن المنتج بالنسبة لكل عنصر على حدة، إذا تحقق الشروط الآتية:

١ - تساوى قيمة الإنتاج الحدي لعنصر العمل مع أجر الوحدة من العمل.

٢ - تساوى قيمة الإنتاج الحدي لعنصر الأرض مع ريع الوحدة من الأرض.

٣ - تساوي قيمة الإنتاج الحدي لرأس المال مع قيمة حصة المشاركة العائدة على رأس المال وهو ما يمكن التعبير عنه بالمعادلات الآتية:

١ - أ ح١ = ت ح١ بالنسبة للعمل.

٢ - أ ح٢ = ت ح٢ بالنسبة للأرض.

٣ - أ ح٣ = ت ح٣ بالنسبة لرأس المال.

حيث أ ح تشير إلى قيمة الإنتاج الحدي، ت ح تشير إلى التكاليف الحدية. وهذه المعادلات تشير إلى تساوي قيمة التغير في مدخلات النصر مع قيمة التغير في الإنتاج.

ويمكن التعبير عن هذه المعدلات بصورة أخرى وذلك لأن شرط التساوي يعني أنه إذا قسم الجانب الأيمن من المعادلة على الجانب الأيسر منها كان خارج القسمة مساوياً للواحد الصحيح، وذلك كما يلي:

$$\frac{\text{أ ح}_1}{\text{ت ح}_1} = ١$$

$$٢- \frac{\text{أ ح}_٢}{\text{ت ح}_٢} = ١$$

$$٣- \frac{\text{أ ح}_٣}{\text{ت ح}_٣} = ١$$

ثانياً: أما توازن المنتج بالنسبة لاستخدام عناصر الإنتاج الثلاثة:

توصلنا في الخطوة الأولى إلى أن شرط التوازن للمنتج في استخدام أي عنصر إنتاجي أن يكون خارج قسمة قيمة إنتاجه الحدي على سعره مساوياً للواحد الصحيح.

ويعني ذلك أنه لكي يتحقق توازن المنتج من العناصر الإنتاجية المستخدمة فإنه لابد من أن تكون المعادلات الثلاث السابقة متساوية تماماً، وهي أمر بديهي نظراً لأن كلاً منها يساوي الواحد الصحيح. وذلك على النحو التالي:

$$\frac{\text{أ ح}_١}{\text{ت ح}_١} = \frac{\text{أ ح}_٢}{\text{ت ح}_٢} = \frac{\text{أ ح}_٣}{\text{ت ح}_٣}$$

وهو التغير الرمزي عما سبق التوصل إليه عند دراسة معدلات الإحلال الحدية. والتي تعد مؤشراً للنظم في استخدامه لعناصر الإنتاج المختلفة حتى يحقق الحد الأدنى من تكاليف استخدام العناصر المذكورة. وهي نفسها معيار تحقق الحد الأقصى من الربح من الإنتاج لأن أسعار المنتجات في سوق تتسم بالمنافسة الكاملة لا يستطيع المنظم التأثير فيها. لذا فإن وصوله إلى أقصى ربح ممكن يرتبط بإمكان خفض تكاليف الإنتاج إلى الحد الأدنى.

منحنى الطلب على عناصر الإنتاج:

يتحدد سعر العنصر. أي بتلاقي منحنى كل من الطلب الكلي والعرض الكلي الخاص بالعنصر موضع الدراسة.

ويدل الطلب الكلي على الإنتاج على مجموع الكميات التي تكون المشروعات الإنتاجية المختلفة على استعداد لشرائها عند الأسعار المختلفة له في فترة زمنية معينة وبفرض ثبات العوامل الأخرى المؤثرة في الطلب على ما هي عليه بدون تغيير.

ومنحى الطلب الكلي هو المجتمع الأفقي لمنحنيات طلب كافة المشروعات على العنصر. وبين منحنى طلب كل مشروعات الكميات التي يكون المشروع مستعدا لشرائها عند الأسعار المختلفة للعنصر خلال فترة معينة. وحيث ان طلب المشروع على العنصر يرجع لحاجته إنتاج السلع والخدمات من المستهلكين وتحقيق ربح من جراء ذلك. لذا فإنه يشتري من هذا العنصر الكمية التي تحقق له أقصى ربح ممكن وهي الكمية التي تتساوى عندها قيمة الإنتاج الحدي للعنصر مع الثمن المدفوع مقابل خدماته. لذا فإن قيمة الإنتاج الحدي للعنصر تمثل الخدمة الإنتاجية التي يقوم بها في الإنتاج والتي تعد المشروع لدفعها.

ونظرا لخضوع قيمة الناتج الحدي لتناقص الغلة مع زيادة الكميات المستخدمة من العنصر فإن منحنى قيمة الناتج الحدي ينحدر من أعلى إلى اسفل بعد حد معين من استخدامه في اتجاه اليمين، وهذا الجزء المنحدر من منحنى قيمة الإنتاج الحدي يمثل تماماً منحنى الطلب الفردي للمشروع (١).

وبالمثل يكون منحنى الطلب الكلي على هذا العنصر. ويبين الشكل البياني التالي ذلك رقم (٢٩) .

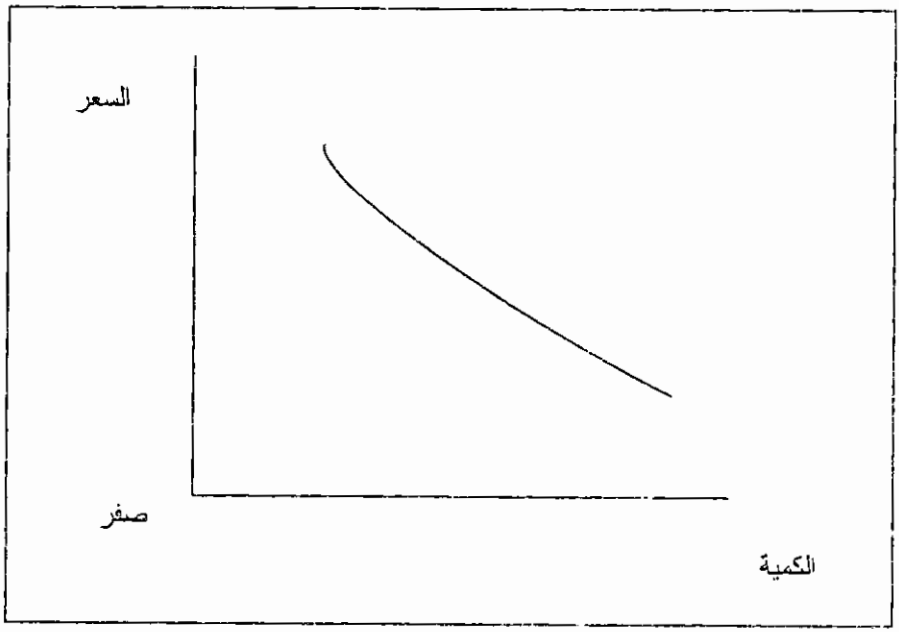

شكل بياني رقم (٢٩)

منحنى الطلب على العنصر

ويتصف منحنى الطلب على عناصر الإنتاج في السوق الإسلامية بقلة مرونته مثل منحنى الطلب على السلع وذلك كما سبق.

ثالثاً: عرض عناصر الإنتاج:

تختلف طبيعة عرض هذه العناصر من عنصر إلى آخر، كما أنها له بالنسبة للعنصر الواحد تختلف من وجهة نظر المجتمع عن وجهة نظر المشروع الفردي، كما أنها قد تتباين في المدى القصير عنها في المدى الطويل[1].

---

(1) Stonier A. W., Hague D. C., op cit.

بالنسبة لعنصر العمل:

يقصد بالعرض الفردي للعمل الكميات المختلفة من وحدات العمل التي يعرضها العامل عند مستويات مختلفة من الأجر لكل وحدة من هذه الوحدات خلال فترة زمنية معينة. ويشير العرض الكلي إلى مجموع الكميات التي يعرضها العمال جميعهم للاستخدام عند مستويات الأجر المختلفة خلال فترة زمنية معينة أيضاً.

ومن الممكن تغيير عرض العمل من خلال زيادة أو نقص السكان والتي تتأثر بعوامل سبق ذكرها وأهمها معدلات المواليد والوفيات والهجرة إلى أو خارج المجتمع، كذلك فمن الممكن إجراء هذا التغيير من خلال إحداث تعديلات في ايام العمل الأسبوعية وساعات العمل اليومية.

ورغم هذه الإمكانية لتغيير عرض العمل، فإنه كما هو واضح يتوقف على اتجاه معدلات الأجور، ولا توجد علاقة واضحة ومحددة بين هذه المعدلات واتجاهات النمو السكاني بل أن العكس هو الصحيح إذ الملاحظ انخفاض معدلات النمو السكاني لدى الطبقات الغنية لدى الفقراء.

أما العلاقة بين معدلات الأجر وساعات العمل فقد تبين أنها تتأثر بعوامل عديدة إذ أن ارتفاع الأجر قد يدفع بعض العمال إلى زيادة ساعات عملهم بغية زيادة الدخول المستحقة لهم، لكن هناك حدوداً لقدرة العامل على الاستمرار في العمل، فقدرته الجسمية محدودة وبالتالي فهي تحد من الوقت الذي يستطيع العامل أن يعمله خلال مدة معينة. لذا فإن الأجر إذا زاد فلن يكون له تأثير ـ بعد قيام العامل ببذل الجهد الذي يستطيع جسمانياً تقديمه ـ على زيادة كمية العمل التي يعرضها العامل خلال هذه الفترة. كذلك فإن العمال قد يكون راضيا بمستوى معيشته المتحقق له ويريد أن يستمتع بوقت فراغه في أشياء أخرى غير العمل ولا يرغب مهما زاد الأجر في عرض أي

كمية من العمل. بل قد تدفعه زيادة الأجر إلى الإقلال من الساعات التي يعملها.

لذا فإن عرض العمل يكون غير مرن في حالات كثيرة. وقد أظهرت بعض الدراسات أن منحنى العرض الفردي للعمل يتجه من أسفل إلى أعلى جهة اليمين إلى حد معين ثم يغير من اتجاهه ويعود للارتفاع إلى جهة اليسار.

وذلك كما هو موضح بالرسم التالي رقم (٣٠).

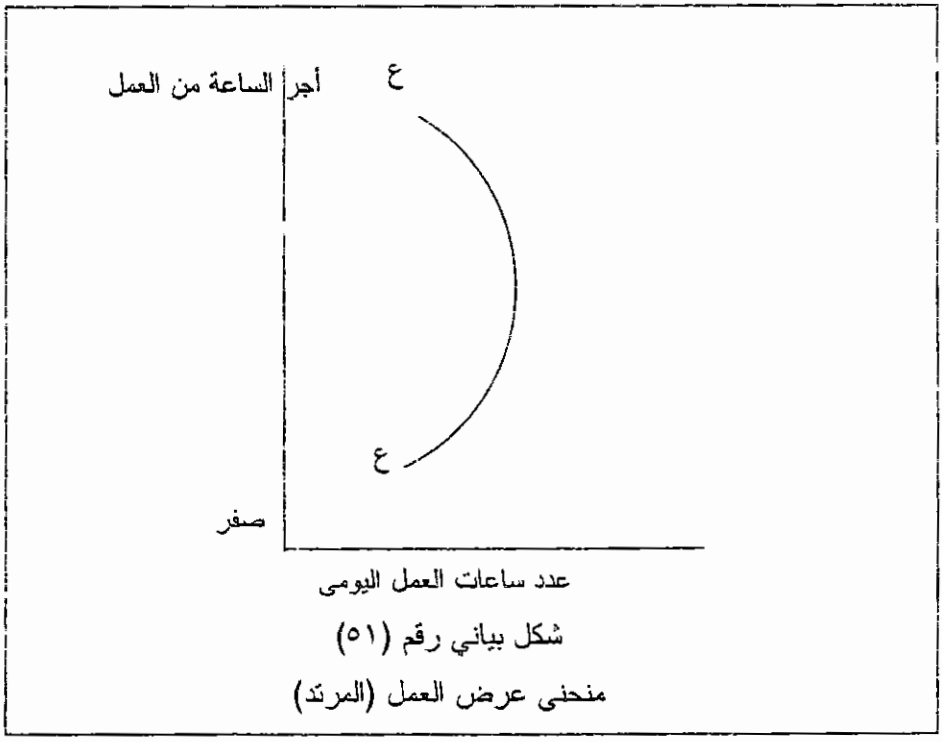

شكل بياني رقم (٥١)

منحنى عرض العمل (المرتد)

أي أن ارتفاع الأجر عن حد معين يؤدي إلى نقص عرض العمل ويتخذ منحنى العرض الكلي للعمل نفس الاتجاه السابق من اتجاهه في بداية الأمر من اليسار إلى أعلى جهة اليمين حتى يصل إلى نقطة معينة فيغير من اتجاهه بالارتفاع نحو اليسار مرة أخرى. إلاَّ أنه أحياناً ما يعود منحنى

العرض بعد ذلك للاتجاه إلى أعلى جهة اليمين لزيادة العرض الكلي من العمل عند المستويات البالغة الارتفاع من الأجر. وذلك لأن هذا الارتفاع الكبير في الأجور يجذب أناساً لم يعملون من قبل إلى العمل. كما أنه يؤدي الى تحويل بعض العمال من أعمال أخرى إلى العمل الذي زادت معدلات الأجر بالنسبة له بهذا القدر الكبير.

بالنسبة لعنصر رأس المال:

يعد رأس المال أكثر مرونة في عرضه من غيره من العناصر ... كالعمل والأرض. حيث يمكن تغيير المعروض منه بالزيادة أو ... يكون من الوسائل والعوامل التي تؤثر في الادخار وهو الذي يمثل ... العرض من رأس المال. كما أن رأس المال أكثر قابلية للانتقال من ... إلى اخر. ويختلف الأمر طبعاً بين صور رأس المال المختلفة ... فعنصر أكثر مرونة في عرضه من البعض الآخر. فعرض النقود قد يكون ... زيادة من عرض بعض الآلات أو المعدات أو الموارد الحام. كما أن ... هذه السلع الرأسمالية يكون محدوداً في الزمن القصير.

... منحنى العرض الفردي الشكل المعتاد لمنحنى العرض وهو ... من أسفل إلى أعلى وجهة اليمين. ولمنحنى العرض الكلي نفس ... أيضاً.

وفي الإسلام فإن معدل مشاركة رأس المال في الشركات وأنواع المضاربة المشروعة تمثل سعر استخدام هذا العنصر، وأن العرض من النقود للمشاركة يتزايد بزيادتها على تفصيل يأتي بعد ذلك، في دراسة الاقتصاد الكلي إن شاء الله. بعكس المال في الفكر الرأسمالي الذي يرى أن الربا (الفائدة على رأس المال) يمثل له هذا الاستخدام.

بالنسبة لعنصر الأرض:

يعد عرض الأرض ثابتاً مهما اختلف سعر خدماتها في الإنتاج. ويرتبط زيادة عرضها في الأجل الطويل بإمكانية اكتشاف أراض جديدة أو أساليب أحدث وأنسب في استخدامها. إلاَّ أن المعروض من الأرض لاستعمال معين يكون مروناً وقابلاً للتغير بدرجة كبيرة تبعاً للثمن المدفوع لخدماتها الإنتاجية.

ناقشنا فيما سبق عرض عناصر الإنتاج الثلاث العمل ورأس المال والأرض بالنسبة لمجموعة المنتجين، أما بالنسبة للمنتج الفرد فإن العرض من هذه العناصر بالنسبة له مرناً لإمكان الحصول منه على ما يريده من كميات طالما كان على استعداد لتقديم الثمن الذي يمكن لأي من هذه العناصر الحصول عليه في أفضل الاستخدامات البديلة الأخرى. وهو ما يسمى بتكلفة الفرصة البديلة أي التكاليف التي يتحملها المنتج إذا أراد استخدام أي كمية من العنصر الذي يرغب فيه والتي تعادل أكبر قيمة من الممكن أن يدفعها منتج آخر لهذه الكمية من العنصر.

ويعد منحنى عرض خدمات عناصر الإنتاج في الأسواق الإسلامية أقل مرونة من غيره أسواق غير المسلمين.

ثمن التوازن

درسنا حتى الآن كلاً من الطلب والعرض لعناصر الإنتاج وطبيعة كل منهما. هذا وتحديد قوى الطلب على العصر الإنتاجي المتغير والمتمثل في منحنى الطلب الكلي عليه، وكذلك قوى عرضه المتمثلة في المنحنى الكلي للعرض بتفاعلها معاً في السوق ثمن التوازن الذي سيحقق التعادل بين الكمية الكلية المطلوبة والكمية الكلية المعروضة في السوق من هذا العنصر خلال فترة معينة وذلك عند تقاطع كلا المنتجين.

ويمكن تمثيله الشكل البياني التالي رقم (٣١)

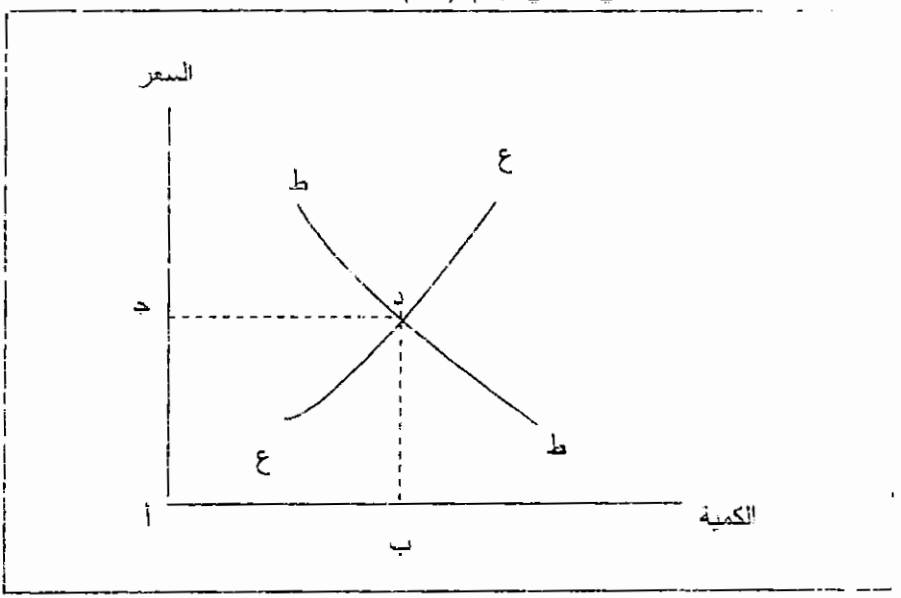

شكل بياني رقم (٣١)

ثمن التوازن للعنصر الإنتاجي

فنقطة تلاقي منحنيات العرض والطلب وهي التي تتوازن عندها الكميات المطلوبة مع الكميات المعروضة وهي تساوي أ ب ، والسعر الذي يحقق ذلك هو السعر التوازني أ جـ .

فإن نقص السعر عن أ حـ زاد الطلب على العرض مما سيؤدي إلى تنافس المنتجين على طلب العنصر فيرتفع سعره إلى أ حـ حتى يتحقق التوازن. وكذلك فإن ارتفاع العناصر الإنتاجية يدعو المنتجين إلى تقليل الطلب على عناصرهم وقبول سعر أقل لتحقيق ذلك فيعود السعر مرة أخرى إلى ثمن التوازن أ حـ .

ويتصف سعر التوازن لخدمات عناصر الإنتاج في السوق الإسلامية بما سبق ذكره عن سعر التوارن للسلع في نظرية الثمن، يعني استخداماً أكبر وإنتاجياً أكثر واستقراراً أكبر للأسعار والاقتصاد ومستوى التشغيل.

****

وبذلك ينتهى الكتاب الثانى ويليه إن شاء الله الكتاب الثالث ويشمل أدوات التحليل الكلى ونظرية التوظف الكامل فى الإسلام وغيره، ونظرية الأسواق المختلفة فى الاقتصاد الإسلامى وغيره، والعوامل التى يتميز بها الاقتصاد الإسلامى فى المجالات المختلفة للاقتصاد الكلى من استهلاك وادخار واستثمار وغيرها.